جريمة التعذيب في القانون الدولي

The crime of torture in international law

المؤلف قاسم أحمد عمر

طالب باحث بسلك الدكتوراه

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا

almwlef@gmail.com

ملخص:

إن دراسة موضوع جريمة التعذيب وحق الفرد في عدم التعرض للتعذيب يكتسب أهمية من الناحية القانونية نظراً لاستمرار ممارسات التعذيب واتساعها في المجتمع الدولي وخطورة الأثار الناتجة عنها سواء جسدية كانت أم نفسية تتمثل في تحطيم الشخصية الإنسانية، وانحراف للعدالة الجنائية عن مسارها الصحيح، فالتعذيب هو أحد أشنع انتهاكات حقوق الإنسان ومن الوسائل الوحشية التي يجب نبذها وحظر استخدامها على الإطلاق ومعاقبة كل من يلجأ لاستعمالها لأنها تحط من كرامة الإنسان وتؤثر على إرادته الحرة مهما كان العذر ولو كان ذلك الوصول إلى الحقيقة، فالتعذيب لا يقتصر على الناحية البدنية كالضرب والحرمان بل يتناول جميع النواحي النفسية والمعنوية التي لا حد لتأثيرها على إرادة المتهم وفي ظل وجود العديد من المنظمات الدولية والإقليمية التي تهتم بحقوق الإنسان

الكلمات المفتاحية:

جريمة التعذيب - المعاملة للإنسانية- انتهاكات حقوق الإنسان- المنظمات الدولية والإقليمية

Abstract:

Studying the topic of the crime of torture and the individual's right not to be subjected to torture acquires legal importance due to the persistence and expansion of torture practices in the international community and the seriousness of the consequences resulting from them, whether physical or psychological, represented in the destruction of the human personality, and a deviation of criminal justice from its right track. Torture is one of the most heinous violations of human rights and one of the most brutal methods that must be rejected and forbidden to use at all and punish anyone who resorts to using it because it degrades human dignity and affects his free will, regardless of the excuse, even if it is to reach the truth. Torture is not limited to the physical aspect, such as beating and deprivation, but rather It deals with all psychological and moral aspects that have no limit to their impact on the will of the accused and in light of the presence of many international and regional organizations concerned with human rights

Keywords: The crime of torture - inhuman treatment - violations of human rights - international and regional organizations

المقدمة:

يعد موضوع الجرائم الدولية من أهم الموضوعات التي تشغل بال الحكومات والمتخصصين كونها تؤثر على مصالح المجتمع الدولي والداخلي وتمس القيم الإنسانية العليا، ومن أخطر هذه الجرائم نجد التعذيب الذي يعد أشنع جريمة يمكن أن ترتكب في حق الإنسان بصفة عامة والموقوف بصفة خاصة، وقد كان التعذيب وسيلة هامة في المحاكمات الجنائية في الأزمنة القديمة إلى غاية تدخل التشريع لتنظيمه. وبتطور البشرية وتنامي الإتجاه نحو إحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بصفة عامة أضحت جريمة التعذيب أمرا محظورا.

كما أنه وقبل ذلك نجد أن الشريعة الإسلامية كانت سباقة في تجريم التعذيب والتنكيل بالأفراد ويدل على ذلك قوله تعالى {والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً} سورة الأحزاب الآية 58، كما روى ابن ماجه بسند صحيح في السنة (ان الله تعالى يعذب يوم القيامة الذين يعذبون الناس في الدنيا)، كما لا يجوز حمل الشخص على الاعتراف بجريمة لم يرتكبها (إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) (191).

كما نجد أن القانون الدولي عندما نشأ، إهتم أساسا بتنظيم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية. ولكن يبقى الإنسان المادة الأساسية للبناء القانوني بفرعيه الداخلي والدولي معا، إذ تقتضي حماية الصفة الإنسانية حماية حقوقه الأساسية، ومن أهمها حقه في الحياة وفي سلامته وفي حريته وفي عرضه وشرفه، وحمايته من الإعتداء على هذه الحقوق، كليا أو جزئيا، أو الحط من قيمتها، وعليه فقد إهتم القانون الدولي بضمان تمتع أفراد الجنس البشري بحياة كريمة ومنتظمة مبنية على الأمن والسلم وحماية القيم الجوهرية المشتركة بين الأمم جميعا (192).

وكان الإهتمام في بدايته يتم من خلال الدول أي بطريقة غير مباشرة، ثم تحول بعد ذلك وبالتدرج إلى الإهتمام المباشر بالفرد وهو ما كشف عنه الفقه والعرف الدولي، ثم المواثيق والإتفاقيات الدولية إلى أن تطور الأمر وأصبح الإنسان أحد أشخاص القانون الدولي العام يقف على قدم المساواة مع الدول والمنظمات

191. د. الشافعي محمد بشير، قانون حقوق الإنسان، دار الفكر العربي، 1992، ص: 108.

192. د. عبد القادر البقيرات، مفهوم الجرائم ضد الإنسانية، الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2004، ص: 93.

الدولية، فقد جرم القانون الدولي اللجوء إلى التعذيب بصفة تدريجية في المواثيق الدولية العامة كما توصل إلى تجريمه من خلال وثائق متخصصة في جريمة التعذيب ذاتها، كما أوجد آليات دولية للوقاية من إقتراف هذه الجريمة ولكن وبالرغم من تطور القانون الدولي وإهتمامه بالفرد، لكنه لم يصل بعد إلى درجة الإحترام المطلق لحقوق الإنسان في جميع الدول في هذه المعمورة. فقد تعددت الإعتداءات واتخذت صبغة دولية تتجاوز إقليم الدولة الواحدة.

لكن ورغم ما حظيت به هذه الجريمة من أهمية على المستوى الدولي ، فهي تطرح عدة مشاكل لعل أهمها يتمثل في مدى نجاح القانون الدولي في ضبط معالم هذه الجريمة.

لذلك سنحاول التطرق إلى ضبط معالم الجريمة في القانون الدولي مع محاولة إعطاء مقارنة بينه وبين غيره من القوانين المقارنة.

المبحث الأول: جريمة التعذيب في القانون الدولي

يسعى القانون الدولي ومنذ مدة معتبرة إلى مكافحة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يشكل التعذيب أبرزها وأخطرها على الإطلاق نظرا لما يخلفه من آثار قد لا يمكن إصلاحها على مدى الحياة سواء جسديا أو معنويا.

فقد قامت الدول في الإطار الدولي بتجريم التعذيب بصفة تدريجية خصوصا بعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة فبدأت بإقرار حظر اللجوء إلى التعذيب من خلال جملة من الإعلانات و الإتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان ثم وفي مرحلة لاحقة أصبح التوجه نحو تجريم التعذيب من خلال النص عليه في قواعد الإتفاقيات المتعددة الأطراف من أجل إصباغه بالصفة الإلزامية، فظهر مفهوم دولي مجمع عليه للتعذيب تم إستخلاصه من خلال مختلف الوثائق الدولية التي نصت على تجريمه وهو ما نتناوله في المبحث الأول.

كما طبق القانون الدولي منهج الوقاية من جريمة التعذيب سواء من خلال وضع آليات دولية تعمل على مراقبة ممارسات الدول سواء في أوقات السلم أو الحرب أو من خلال إيجاد مبادئ قانونية تمنع مرتكبي جرائم التعذيب من الإفلات من العقاب وهو ما نتناوله في مبحث ثان.

إن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي عرفها العالم جعلت المجتمع الدولي يتحرك لأول مرة أمام ما ارتكبه الأتراك من فضائع ضد الأرمن التي إستمرت ثلاث سنوات بدءا من سنة 1914 مرورا بالفضائح التي إرتكبها النازيون وصولا إلى ما إرتكبه بعض قادة القرن العشرين أمثال بينوشي وحسين حبري من قتل وتعذيب. فقد تمّ تقنين العديد من الإتفاقيات الدولية التي رسخت القيم الجوهرية والضرورية لإستمرار الجنس البشري وكانت أهم هذه القيم منع اللجوء للتعذيب¹⁹³.

لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مفهوم التعذيب الذي تبنته مختلف الإتفاقيات الدولية وكذا التعرف على مختلف الوثائق التي جرمت اللجوء إلى التعذيب على المستوى الدولي.

¹⁹³ د.عبد القادر البقيرات، المرجع السابق، ص:17

المطلب الأول: مفهوم التعذيب

إن القانون الدولي أعطى للتعذيب تعريف يبدو للوهلة الأولى أنه واسع وذلك مراعاة للخصوصيات الأخلاقية لدول العالم فهو يمثل الحد الأدنى المتفق عليه بين الدول المتعاقدة كما أنه يتماشى مع الضروريات العملية المتمثلة في الحصول على أكبر قدر ممكن من تأييد الدول.

وسنحاول من خلال هذا المطلب الأول التطرق إلى تعريف التعذيب وتمييزه عن غيره من الأعمال للإنسانية.

الفرع الأول: تعريف التعذيب

لقد عرف التعذيب في عدة مواثيق دولية غير أن أهم تعريف هو التعريف الذي أوردته إتفاقية الأمم المتحدة للوقاية وقمع التعذيب التي إعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10/12/1984 والتي عرفت التعذيب في مادتها الأولى، لكن قبل التطرق لهذا التعريف لا بأس أن نذكر بعض الوثائق الدولية التي عرفت التعذيب سواء العالمية أو الإقليمية.

ف نجد أن لجنة الدول الأمريكية لمنع التعذيب والمعاقبة عليه قدمت تعريفا للتعذيب بأنه "إستخدام أساليب ضد شخص ما بهدف مسح شخصية الضحية أو إضعاف قدراته الجسدية والعقلية حتى لو لم تسبب ألما جسديا أو مرضا عقليا".

كما عرفه نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد عام 1998 بأنه "إلحاق ألم مبرح أو معاناة سواء كان جسديا أو عقليا بشخص محتجز أو واقع تحت السيطرة"⁽¹⁹⁴⁾.

كما نص مشروع الإتفاقية العربية لمنع التعذيب والمعاملة غير الإنسانية أو المهينة، والتي صاغتها لجنة الخبراء برعاية المعهد الدولي للعلوم الجنائية بسيراكوزا إيطاليا سنة 1990 على أن "التعذيب جريمة يعاقب عليها القانون ولا تسقط الدعوى أو العقوبة عنها بالتقادم"، وقد جاء هذا المشروع نتيجة لما إنتهى إليه مؤتمر حقوق الإنسان وتحقيق العدالة في النظام الجنائي الإسلامي الذي عقد بالمعهد الدولي سنة 1979 والذي خلص إلى أن حقوق الإنسان الأساسية المستمدة من روح ومبادئ الشريعة الإسلامية تشمل فيما تشمل

¹⁹⁴ عدنان الصباح، التعذيب وضروب المعاملة القاسية، موقع www.kefaya.org/reports/041118_adnansabaah

عليه الحق في عدم إكراه المتهم على الشهادة ضد نفسه وعدم القبض التعسفي أو الجنسي أو التعذيب أو التصفية الجسدية (195).

وقد عرفته المادة الأولى من إتفاقية مناهضة التعذيب كما يلي "1-لأغراض هذه الإتفاقية، يقصد بالتعذيب أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديا كان أم عقليا، يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على إقرار، أو معاقبته على عمل إرتكبه أو يشتبه في أنه إرتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويله أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث، أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أيا كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية. ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها.

2-لا تخل هذه المادة بأي صك دولي أو تشريع وطني يتضمن أو يمكن أن يتضمن أحكاما ذات تطبيق أشمل".

وبلاحظ من هذا التعريف ما يلي:

1-يمتد التعذيب ليشمل الألم الجسدي والنفسي، بمعنى أن التعذيب يمكن أن ينزل ألما بدنية أو نفسية بالمجني عليه سواء كان متهما أو غير متهم غير أن أي ألم لا يعتبر من قبيل التعذيب إلا إذا كان على درجة من الجسامة.

2-جريمة التعذيب هي من الجرائم العمدية، التي يتعين أن يتوافر فيها القصد الجنائي لدى الجاني.

3-يقتصر التعذيب على الفعل الذي يرتكبه موظف رسمي أو شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية.

4-لا يمتد التعذيب إلى الألم أو العذاب الناشئ عن تطبيق عقوبات مقرررة قانونا على المجرم.

5-يوجي عنوان الإتفاقية أنها تتعلق بكل من التعذيب ومختلف ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهينة غير أن الإتفاقية تكتفي بتعريف التعذيب دون المعاملة المقصودة (196).

195.د.عبد القادر البقيرات، المرجع السابق، ص:94

196.د.عبد القادر البقيرات، المرجع السابق، ص:95

الفرع الثاني: تمييز التعذيب عن غيره من المعاملة اللانسانية

لقد ميزت الإتفاقية الدولية لعام 1984 بين التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللانسانية أو المهينة، إذ أفردت المادة الأولى لتعريف التعذيب كما سبق بيانه، ثم أوردت في المادة 16 تعريفا عاما لغيره من أوجه المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللانسانية، وذلك بقولها "تتعهد كل دولة بأن تمنع في أي إقليم يخضع لولايتها القضائية حدوث أي أعمال أخرى من أعمال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللانسانية أو المهينة التي لا تصل إلى حد التعذيب كما حددته المادة الأولى عندما يرتكب موظف عمومي أو شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية هذه الأعمال أو يحرض على ارتكابها أو عندما تتم بموافقة أو سكوتة عليها"¹⁹⁷. ومن خلال هذا التعريف السابق الذي تم تبنيه على المستوى الدولي نجد أن هناك ثلاث عناصر أساسية تميز التعذيب عن غيره من الأعمال اللانسانية اتفقت عليها مختلف الجهات الدولية سواء العالمية منها مثل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أو لجنة مناهضة التعذيب أو الإقليمية مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

1- عنصر الألم والمعاناة الشديدة: لقد خلصت لجنة حقوق الإنسان إلى القول بوجود تعذيب

إعتمادا على السلوك المتبع من الجاني كالإعتداء الجسدي، الصدمات الكهربائية، الإيهاام بالإعدام، الوقوف لمدة طويلة إلخ... وهي سلوكات ينجم عنها ألم شديد سواء جسديا أو عقليا، لكنها لم تعطي إلا أمثلة لا يمكن اعتبار أنها هي فقط تعذيب بل يتم التعذيب بسلوكات أخرى لكنها أكدت على جسامه الألم والأمثلة المقدمة من طرفها تشترك جميعا في أنها تحدث معاناة كبيرة للضحايا. في حين أقرت اللجنة الأوروبية أن إستعمال بعض تقنيات الإستنطاق مثل الوقوف لمدة طويلة، تغطية الرأس، التعرض للضجيج، الحرمان من النوم، الطعام أو الشرب تعتبر من قبيل أعمال التعذيب لما تحدثه من معاناة شديدة. وقد قررت المحكمة الأوروبية في قضية إيرلندا ضد المملكة المتحدة أنه ليس هناك تعذيب إلا إذا تسببت المعاملة

القاسية في معاناة بالغة الجسامه والقسوة. كما أن المقرر الخاص حول التعذيب في تقريره لعام 1986 أعد قائمة مفصلة للأعمال التي من شأنها أن تتسبب في المعاناة التي هي من الشدة بما يمكن تبرير وصفها بالتعذيب فذكر الإعتداء الجسدي، نزع الأظافر والأسنان، الحروق، الصدمات الكهربائية، الصلب إلخ...

¹⁹⁷ د. الشافعي محمد بشير، المرجع السابق، ص: 160

غير أنه يستخلص من كل ما سبق أنه من الصعب أن تحدد درجة المعاناة المطلوبة لوصف الفعل أنه تعذيب بصفة دقيقة بحيث عند عدم تجاوزها يكون الفعل معاملة قاسية ولا إنسانية وليس تعذيب، كما أنه لا يمكن تحديد الأعمال التي تعد تعذيب على سبيل الحصر وهو ما أكد عليه المقرر الخاص حول التعذيب السيد رودلي "إن وضع قائمة حصرية لهذه الأعمال الشنيعة لن يكون عندئذ تعريف قانوني لمضمون الحظر بل سيشكل ذلك إختباراً لقدرات المعذبين في إبتكار طرق جديدة للتهرب من المسائلة القانونية"⁽¹⁹⁸⁾.

2- وجوب توافر أحد الأغراض الممنوعة: لقيام جريمة التعذيب يجب أن يكون الغرض من بين الأغراض المحظورة وإلا كان مجرد معاملة لا إنسانية وحسب إتفاقية مناهضة التعذيب فقد حددت قائمة بالأغراض المحظور ممارسة التعذيب من أجلها غير أنها جاءت على سبيل المثال وليس الحصر وهو ما سمح لغرفة الدرجة الأولى لدى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا بمناسبة فصلها في قضية furundzija بأن تضيف إلى قائمة الأغراض المحظورة بموجب الإتفاقية الإهانة وبررت ذلك بأن مفهوم الإهانة قريب من مفهوم التخويف الذي ورد ذكره صراحة في التعريف الوارد في الإتفاقية، ومن بين الأغراض التي نصت عليها نجد الحصول على المعلومات أو إعتراف، المعاقبة، التخويف، الإرغام، أو أي سبب يقوم على التمييز أيا كان نوعه⁽¹⁹⁹⁾.

3- وجوب صدور تلك الأعمال عن شخص له الصفة الرسمية: إن وصف عون الدولة أو المتصرف بصفة رسمية، تنطبق على كل المكلفين بتنفيذ القانون، ويشمل هذا الاصطلاح جميع الموظفين المسؤولين عن تنفيذ القانون واللذين يمارسون صلاحيات الشرطة، ولا سيما صلاحيات الاعتقال والاحتجاز، سواء كانوا معينين أو منتخبين، وفي البلدان التي تتولى صلاحيات الشرطة فيها السلطات العسكرية، سواء كانت بالزي الرسمي أم لا، أو قوات أمن الدولة.

¹⁹⁸ غربي عبد الرزاق، جريمة التعذيب في القانون الدولي: مذكرة ماجستير، معهد الحقوق بن عكنون جامعة الجزائر، 2004، ص: 131

¹⁹⁹ غربي عبد الرزاق، المرجع السابق، ص: 37

وهذه الصفة تمكنه من ممارسة الأفعال بنفسه أو تمكنه من إصدار أوامر ملزمة لرؤسياه، وتجدر الإشارة هنا أن المرؤس يقع عليه حسب إتفاقية مناهضة التعذيب واجب رفض إطاعة أي أمر لممارسة التعذيب، كما لا يسمح له بالتذرع بتنفيذ أوامر الرئيس كمبرر للتعذيب (200).

المطلب الثاني: الوثائق الدولية التي تجرم التعذيب

إن التجريم الرسمي للتعذيب وأشكال سوء المعاملة الأخرى يعود عهده إلى القرن التاسع عشر عندما بدأت التشريعات الوطنية والمعاهدات الدولية تجرم التعذيب سواء صراحة أو ضمناً والمعاهدات الدولية التي جرمت التعذيب هي إما موثائق عامة نصت على حقوق الإنسان بصفة عامة وحظر التعذيب بصفة خاصة، أو موثائق متخصصة في تجريم التعذيب.

الفرع الأول: الوثائق الدولية العامة التي جرمت التعذيب

بإنشاء منظمة الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية جعلت أحد أغراضها المنصوص عليها في المادة الأولى "تحقيق التعاون الدولي ... في تعزيز حقوق الإنسان والتشجيع على إحترامها". وفي سبيل تحقيق ذلك إعتمدت جملة من الموثائق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تضمنت مكافحة جريمة التعذيب لأنها تشكل أحد الأمور الأولية في حماية حقوق الإنسان (201)، ومن أهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية.

1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: تم إعتتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من طرف

الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1948 ومن خلاله وافقت الدول على إعتبار أن حقوق الإنسان الأساسية هي حق لكل شخص وتطبيق في كل مكان وليس فقط الدول الموافقة على الإعلان ويستتبع ذلك المبدأ وجوب أن تحترم جميع الحكومات حقوق الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية. وقد كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان السباق في النص على حظر التعذيب والعقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة (202).

²⁰⁰ مكافحة التعذيب: دليل التحركات، الموقع: www.amnesty-arabic.org/ctm/ch7-2.htm

²⁰¹ مكافحة التعذيب: دليل التحركات، الموقع: www.amnesty-arabic.org/ctm/ch1-1.htm

²⁰² مكافحة التعذيب، نفس المرجع

وقد نص هذا الإعلان في مادته الخامسة على "لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو المحطية بالكرامة"، بمعنى أنه حظر إستعمال التعذيب لكنه حظر عام لا يتضمن أي إلزام غير انه يفرض إلزام معنوي على الدول في ضرورة إحترامه وتطبيق أحكامه لكن هذا الإعلان لم يعرف التعذيب كما لم ينص على العقوبة فحتى عند محاولة تطبيقه من طرف الدول فلن تتمكن من ذلك قبل إتخاذ نصوص داخلية تسمح بتطبيقه.

2- العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية: تم اعتماده سنة 1966 وقد حظر ممارسة التعذيب في مادته السابعة وعلى عكس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فإن الدول التي تصبح طرفا في العهد تكون ملزمة دوليا باحترام هذا الحظر وأن تعمل على تمتع جميع الأفراد الداخلين في ولايتها القضائية بالحق في عدم التعرض للتعذيب أو سوء المعاملة وإلا تعرضت للمسؤولية الدولية لأن الدول في علاقاتها الدولية تتعامل بمبدأ حسن النية والمعاملة بالمثل.

كما نجد فضلا عن هذه الوثيقتين النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (روما) تعرض لجريمة التعذيب في المادة السابعة بإعتبارها تشكل جريمة ضد الإنسانية ووصفها بأنها من أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره. كما تم النص على حظر التعذيب في المعاهدات الإقليمية ومنها الإتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي بدأ نفاذها في 03/11/1953 في مادتها الثالثة (لا يجوز تعريض أحد للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة). وكذا الإتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان التي إعتمدت في 22/11/1969 في مادتها الخامسة (لا يجوز تعريض أي شخص للتعذيب)، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المعتمد في 1981 في مادته الخامسة (وتحظر جميع أشكال... والتعذيب)⁽²⁰³⁾، والميثاق العربي لحقوق الإنسان

الذي إعتمد في سنة 1994 والذي لم يدخل حيز النفاذ بعد نص في مادته 13 على حظر التعذيب، وفي القانون الدولي الإنساني الذي يتضمن الإتفاقيات الرئيسية التي إعتمدت منذ الحرب العالمية الثانية وهي إتفاقيات جنيف لعام 1919، والبروتوكولات الإضافية لعام 1977 تتضمن أيضا حظرا للتعذيب.

الفرع الثاني: الوثائق الدولية المتخصصة في تجريم التعذيب

²⁰³ مكافحة التعذيب، دليل التحركات، الموقع: www.amnesty-arabic.org/ctm/ch1.htm

من أهم الوثائق الدولية المتخصصة في تجريم التعذيب على المستوى العالمي نجد هاتان الوثيقتان.

1- إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب: إن إعلان الأمم المتحدة حول التعذيب الذي إعتدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 3452 (د-30) المؤرخ في 1975/12/09 يشكل أقدم وثيقة دولية نصت على تجريم التعذيب وقد وصفه بأنه (إمتهان للكرامة الإنسانية) ويرى فيه شكلا متفاقما من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللانسانية أو المحطة بالكرامة حسب مادته الثانية التي نصت على "يعتبر أي عمل من أعمال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللانسانية أو المهينة إمتحانا للكرامة الإنسانية يدان بوصفه إنكارا لمقاصد الأمم المتحدة وإنتهاكا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان". وقد مثل هذا الإعلان خطوة هامة في الطريق لإعداد إتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللانسانية أو المهينة التي استوتحت معظم قواعدها من هذا الإعلان⁽²⁰⁴⁾.

2- إتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب: لقد إعتدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوافق الآراء في 1984/12/10 في قرارها رقم 46/39 وهي أهم وثيقة

لحظر التعذيب على المستوى العالمي تتكون من 33 مادة تتضمن أحكام تفصيلية حول الوقاية وقمع التعذيب فبعد تعريفها التعذيب في مادتها الأولى، نجد الجزء الأول منها ينص على أن تتخذ الدول الأطراف تدابير تطبيقية من أجل إعمال مبدأ الحظر بكل جوانبه، بطريقة فعالة وعلى أي إقليم يخضع لولايتها القضائية، ولا تجوز ممارسة التعذيب بأي مبرر، سواء في الظروف الإستثنائية مثل حالة الحرب أو حالة الإضطرابات الداخلية، كما لا يجوز التذرع بطاعة أمر صادر عن موظف أعلى رتبة أو عن سلطة عامة للقول بإباحة التعذيب، كما تتعهد الدول بالألا تطرد أي شخص أو تقيده أو تسلمه إلى دولة أخرى، إذا توافرت أسباب حقيقية تبعث على الإعتقاد بأنه سيتعرض فيها للتعذيب. وعليها أن تضمن بأن تكون جميع أعمال التعذيب، أو محاولات ممارسة التعذيب والتواطؤ أو المشاركة فيها جرائم خطيرة تتصدى لها القوانين الجنائية للدول الأطراف بالتجريم والعقاب وتنص الإتفاقية أيضا على أن الأشخاص الذين يزعم إرتكابهم

²⁰⁴ د.عبد القادر البقيرات، المرجع السابق، ص: 93

أعمال تعذيب يقدمون إلى المحاكمة أو يتم تسليمهم ويطلب إلى الدول أن تقدم إلى بعضها البعض المساعدة القضائية فيما يتعلق بالدعاوى الجنائية المتعلقة بإقتراف مثل تلك الأعمال للإنسانية⁽²⁰⁵⁾.

المبحث الثاني: الآليات الدولية للوقاية من جريمة التعذيب

نظرا لكون جريمة التعذيب جريمة بشعة نظرا لما تسببه من آلام وأضرار تتجاوز الضحية لتمس الأمن والسلم الدولي بكامله فقد سعى القانون الدولي فضلا عن حظر ممارسة التعذيب أو الأمر أو التحريض عليه إلى إيجاد آليات دولية فعالة لمنع إقتراف الجريمة وتمثلت هذه الآليات الدولية في أسلوبين الأسلوب الأول هو إيجاد أجهزة قادرة على مراقبة الدول وكشف ممارسات التعذيب وتنبية المجتمع الدولي إلى ذلك حتى يتخذ الإجراءات اللازمة وفق القانون الدولي لحث الدولة على وقف مثل تلك الأعمال كما يتمثل الأسلوب الثاني في إيجاد قواعد قانونية دولية تمنع مرتكبي الجرائم من الإفلات من العقاب لذلك سنقسم هذا المبحث لمطربين نتناول في مطلب أول آليات الرقابة على ممارسة الدول للتعذيب وفي مطلب ثان ندرس المبادئ القانونية الدولية التي تضمن عدم الإفلات من العقاب.

المطلب الأول: آليات الرقابة على ممارسة الدول للتعذيب

لقد تبني القانون الدولي أسلوب الرقابة على ممارسات الدول من خلال مختلف المواثيق الدولية وذلك بإنشاء هذه الأخيرة لأجهزة دولية تسهر على حماية حقوق الإنسان ومن هذه الأجهزة لجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس الإقتصادي والإجتماعي، ولجنة مناهضة التعذيب التي نصت عليها إتفاقية مناهضة التعذيب.

الفرع الأول: لجنة حقوق الإنسان:

أنشئت هذه اللجنة من طرف المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة الذي يلعب دورا بالغ الأهمية في حماية حقوق الإنسان الأساسية بصفة عامة ومنع التعذيب بصورة خاصة، ويفرض تدعيم سبل حماية الفرد من أن يكون ضحية إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من قبل الدولة التي يتبعها ذلك الفرد، إذ أصدر المجلس قراره رقم 503 لعام 1970 الذي يسمى بالإجراء 1503 الذي يمكن بموجبه الأفراد

²⁰⁵ غربي عبد الرزاق، مرجع السابق، ص: 11.

والمنظمات غير الحكومية من رفع شكوى بسبب إنتهاك الحقوق الأساسية، لا سيما الحق في السلامة الجسدية والعقلية بسبب تعرضهم لأعمال تعذيب، وأن يرفع شكاوى ضد حكوماتهم ترسل إلى الأمين العام للأمم المتحدة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك أو جنيف، ويحيل الأمين العام هذه الشكاوى أو البلاغ إلى مركز حقوق الإنسان الذي يقوم بتلخيصها وتنظيمها في قائمة سرية يرسلها إلى أعضاء لجنة حقوق الإنسان، كما يرسلها إلى الدول المزعوم قيامها بإنتهاكات خطيرة على سبيل التكرار والإستمرار، فإذا ثبت وجود إنتهاك خطير تقوم اللجنة بتعيين لجنة مؤقتة لإجراء التحقيق وسماع الشهود. كما تقوم اللجنة بتعيين مبعوث خاص للتحقيق، ثم تحرر تقريراً سنوياً ترفعه إلى المجلس الإقتصادي والإجتماعي ويتضمن توصياتها بشأن الشكاوى التي تلقتها، لكي يتبنى المجلس هذه التوصيات ويعمل على تنفيذها أو يرفعها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لكي تتبناها وتعمل بدورها على تنفيذها⁽²⁰⁶⁾.

الفرع الثاني: لجنة مناهضة التعذيب

أنشئت هذه اللجنة بموجب إتفاقية مناهضة التعذيب لسنة 1984 تتكون من 10 خبراء يعملون بصفتهم الشخصية وتنتخبهم الدول الأطراف وفقاً لما تنص عليه الإتفاقية وتتمثل مهمة اللجنة في متابعة تطبيق الإتفاقية ورصد المخالفات الصادرة عن الدول الأطراف في هذا الموضوع، حيث تقدم هذه الأخيرة تقارير إلى اللجنة عن التدابير التي إتخذتها تنفيذاً لتعهداتها التي نصت عليها الإتفاقية.

وبموجب المادة 20، فإنه إذا تلقت اللجنة معلومات موثوقاً بها، بحيث يتضح لها أن تلك البيانات والمعلومات تتضمن أدلة تتمتع بقدر كاف من المصدقية، وتشير إلى أن تعذيب تمت ممارسته بطريقة منظمة على إقليم دولة من الدول الأطراف، تدعو اللجنة الدولية المعنية إلى التعاون في دراسة هذه المعلومات وتقديم ملاحظات بشأنها.

ويجوز للجنة في هذه الحالة أن تقرر إجراء تحقيق بما في ذلك القيام بزيارة إلى

الدولة المعنية، وذلك بناء على موافقة تلك الدولة، وتكون إجراءات اللجنة سرية أثناء قيامها بمثل هذا

²⁰⁶ غربي عبد الرزاق، المرجع السابق، ص: 14

التحقيق، ولكن يجوز لها أن تقرر إدراج بيان ملخص لنتائج هذه الإجراءات في تقريرها السنوي إلى الدول الأطراف و الجمعية العامة للأمم المتحدة ، لكن يجوز للدول وقت تصديقها أو انضمامها إلى الاتفاقية أن تبدي تحفظاً بشأن اختصاص اللجنة التي تقرها المادة 20 السالفة الذكر⁽²⁰⁷⁾.

المطلب الثاني: المبادئ القانونية لعدم الإفلات من العقاب

إن المجتمع الدولي و نتيجة للإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من طرف الدول، و كذا إفلات المجرمين من العقاب تحت ستارات متعددة أوجد مبادئ قانونية تمنع أو تقي من إرتكاب الجرائم ضد الإنسانية ومنها جريمة التعذيب على أساس أنها جريمة ضد الإنسانية وهو ما تم تأكيده لأول مرة من خلال النظام الأساسي لمحكمة نورومبرغ كما أعيد تأكيده في المادة الخامسة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا التي نصت علي محاكمة الأشخاص المسؤولين عن بعض الجرائم المذكورة علي سبيل المثال لا الحصر و التي تشمل الأفعال التالية: الاغتتيال، الإبادة، الاستعباد، التهجير، السجن، التعذيب، الاغتصاب، الاضطهاد و ذلك لأسباب سياسية أو عرقية أو دينية إلى جانب أفعال أخرى غير إنسانية، و قد تضمنت المادة الثالثة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا قائمة مطابقة للأفعال التي تشكل جرائم ضد الإنسانية⁽²⁰⁸⁾، ومن أهم هذه المبادئ نجد مبدأ عدم التقادم وهو ما ندرسه في الفرع الأول ومبدأ الولاية القضائية العالمية وسقوط الحصانة وهو ما ندرسه في الفرع الثاني .

الفرع الأول: مبدأ عدم تقادم الجريمة

إن تكييف جريمة التعذيب أنها من الجرائم ضد الإنسانية يجعلها تخضع لمبدأ عدم تقادم الجريمة و قد قدمت الغرفة الجنائية في قضية باربي (Barbie) سنة 1985 تعريفا لهذه الجرائم معتبرة أنها تشكل جرائم ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم، استنادا للمادة السادسة من النظام الأساسي لمحكمة نورومبورغ التي أشارت إلى الأفعال غير الإنسانية وعمليات الاضطهاد التي ارتكبت بصورة منتظمة باسم دولة تمارس

²⁰⁷ غربي عبد الرزاق، المرجع السابق، ص: 12

²⁰⁸ منظمة العفو الدولية، قضية بينوشيه الولاية القضائية العالمية وسقوط الحصانة عن مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، تقديم الأستاذ لعراية،

2005، ص: 7

سياسة هيمنة إيديولوجية، لم تقترف ضد أشخاص بسبب انتمائهم إلى جماعة عرقية أو دينية فحسب ولكن ضد خصوم هذه السياسة أيضا أيا كان شكل معارضتهم. كما أكدت على هذا المبدأ إتفاقية 1968/11/26 المتعلقة بعدم تقادم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتي اعتبرت تكريس لمبادئ حكم نورومبورغ، وتجسيدها لضرورة محاربة اللاحق تجاه من ارتكب الأعمال الشنيعة التي شهدتها الحرب العالمية الثانية. حيث تم تبني هذه الاتفاقية وفتحت للتوقيع عليها من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1968/11/26 بلانحتها 2391 و دخلت حيز النفاذ في 1970/11/11، ولقد بررت الاتفاقية مبدأ عدم تقادم جرائم الحرب و الجرائم ضد الإنسانية في ديباجتها كما يلي: -أنها الجرائم الدولية الأكثر جسامة - من أجل المكافحة والعقاب الفعلي - أنه عامل أساسي في الوقاية من وقوع تلك الجرائم - أنه عامل أساسي لحماية حقوق الإنسان و الحريات الأساسية.

وما يمكن ملاحظته في هذا الصدد هو أنه إذا كان هذا المبدأ لوحده غير كافي لضمان معاقبة هؤلاء المجرمين، فإنه يسمح على الأقل بعدم سقوط الدعوى العمومية وهذا ما قصدته أيضا المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا سابقا من خلال تصريحها أنه " يمكن أن يكون المستفيدين من تلك الإجراءات مسؤولين جنائيا عن التعذيب في ظل نظام لاحق..."⁽²⁰⁹⁾.

الفرع الثاني: الولاية القضائية العالمية ومبدأ سقوط الحصانة

بموجب القواعد القانونية الدولية المعمول بها منذ مدة طويلة، يمكن أن تمارس ولاية قضائية عالمية على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، كالقتل المنظم على نطاق واسع والتعذيب والإختفاء القسري والإحتجاز التعسفي والتعذيب القسري وممارسة الإضطهاد لأسباب سياسية، كما أن القانون الدولي لا يعطي حصانة من الملاحقة القضائية، سواء أمام المحاكم الوطنية أو الدولية، بشأن الأفعال التي يجرمها القانون الدولي ومن ضمنها الجرائم ضد الإنسانية.

1/ مبدأ الولاية القضائية العالمية: تخضع جريمة التعذيب للولاية القضائية العالمية، وهو مبدأ معترف به بموجب القانون الدولي منذ إنشاء محكمة نورمبرغ العسكرية الدولية، التي كانت لها الولاية على الجرائم ضد الإنسانية بغض النظر عن مكان وقوعها. كما أن مبدأ "الإلتزام الجماعي" يمنح مصلحة قانونية

²⁰⁹ غربي عبد الرزاق، المرجع السابق، ص: 61

لأية دولة لممارسة الولاية القضائية العالمية على المشتبه في ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية بما في ذلك التعذيب. والمقصود من الولاية القضائية العالمية حق كل دولة أن تتابع وتعاقب مرتكبي الجرائم الدولية التي لا تمس الضحية فحسب بل تمس البشرية جمعاء⁽²¹⁰⁾.

فجميع الدول ملزمة بإتخاذ الإجراءات الجنائية ضد من يرتكبون جرائم ضد من يرتكبون جرائم ضد الإنسانية ومعاقبتهم، كما أنها ملزمة بالتعاون في البحث عن الأشخاص المرتكبين لتلك الجرائم والقبض عليهم وتسليمهم ومعاقبتهم، وهناك إقرار عام في الوقت الراهن بأن جميع الدول ملزمة بمحاكمة أو تسليم الأشخاص الذين يشتبه في ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية وفق مبدأ "إما التسليم أو المحاكمة". كما أن المادة السابعة الفقرة الأولى من إتفاقية مناهضة التعذيب التي إعتدتها الأمم المتحدة تفرض على جميع الدول الأطراف فيها إلتزاما رسميا بأن تعرض على سلطاتها المختصة قضية أي شخص خاضع لولايتها القضائية يزعم أنه مارس

التعذيب بقصد تقديمه للمحاكمة إذا لم تقم بتسليمه. وقد إترف المجتمع الدولي أيضا بأنه يتوجب على كل دولة محاسبة المسؤولين عن إختفاء الأشخاص القسري وتقديمهم للعدالة وممارسة الولاية القضائية العالمية، بإعتبار أن الإختفاء القسري يعد ضربا من ضروب التعذيب وهو ما أكدته كذلك لجنة حقوق الإنسان المنشئة بموجب العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، والتي في تفسير مرجعي لتلك الإتفاقية إعتبرت أن الإختفاء القسري يعرض أسر الضحايا للآلام نفسية شديدة الأمر الذي يعتبر إنتهاكا للمادة السابعة التي تجرم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية والالإنسانية والمهينة⁽²¹¹⁾.

وقد إعتدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مبادئ خاصة بالتعاون الدولي بشأن البحث عن الأشخاص المتهمين بإرتكاب جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية في قرارها رقم 3074 المؤرخ في 1973/12/03، والتي جاء فيها أن على كل الدول إلتزامات موسعة بشأن التعاون مع بعضها، من أجل تقديم المسؤولين عن إرتكاب الجرائم ضد الإنسانية للعدالة بما فيها التعذيب، أينما إرتكبت هذه الجرائم، كما ينبغي عليها تجنب إتخاذ أي إجراءات تخل بتلك الإلتزامات وتشمل الإلتزامات السابقة ما يلي:

²¹⁰ غربي عبد الرزاق، المرجع السابق، ص: 61

²¹¹ منظمة العفو الدولية، المرجع السابق، ص: 11

-أن تتعاون الدول فيما بينها على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف بهدف إيقاف ومنع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وعليها إتخاذ التدابير المحلية والدولية الضرورية من أجل تحقيق هذا الغرض.

-أن تتبادل الدول المساعدة في البحث عن الأشخاص المشتبه في ارتكابهم تلك الجرائم وإلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم ومعاقبتهم في حالة ثبوت الجرم عليهم.

-محاكمة الأشخاص الذين تشير الدلائل إلى ارتكابهم جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية، ومعاقبتهم في حالة ثبوت التهمة عليهم، في البلدان التي ارتكبوا فيها هذه الجرائم كقاعدة عامة. وهنا ينبغي على الدول التعاون في المسائل الخاصة بتسليم هؤلاء الأشخاص.

-أن تتعاون الدول فيما بينها بشأن جمع المعلومات والأدلة التي تساعد على تقديم الأشخاص المذكورين أعلاه للمحاكمة، وأن تتبادل هذه المعلومات.

-أن تمتنع الدول عن إتخاذ أي تدابير تشريعية أو غير تشريعية تخل بالإلتزامات الدولية التي تعهدت بها بشأن البحث عن الأشخاص الذين ثبتت عليهم تهمة ارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية⁽²¹²⁾.

وبالرغم مما ذكرته هذه المبادئ عن محاكمة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية أمام محاكمهم الوطنية "كقاعدة عامة" إلا أن تلك القاعدة لا تنطبق بدهاءة في حالة عفو البلد المعني عن الشخص أو إبداءه بطرق أخرى عدم إستعداده أو عجزه عن تقديم الشخص المعني للعدالة وعلى سبيل المثال ما نصت عليه المادة 17 من نظام روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية الذي يبيح للمحكمة ممارسة ولايتها القضائية المشتركة على إبادة الجنس والجرائم الأخرى ضد الإنسانية وجرائم الحرب إذا كانت الدول الأطراف نفسها عاجزة عن القيام بذلك أو غير راغبة فيه⁽²¹³⁾.

وهذا المبدأ يشكل أداة قانونية فعالة للوقاية من إقرار جريمة التعذيب، ذلك أنه يسد أمام المعذبين أي ملجئ آخر من غير البلد الذي يحممهم، ويجعل من تلك الحماية نقمة لا نعمة، تشبه الإقامة الجبرية.

²¹² منظمة العفو الدولية، المرجع السابق، ص: 11

²¹³ غربي عبد الرزاق، المرجع السابق، ص: 12

2-سقوط الحصانة عن رؤساء الدول والحكومات: لا يستطيع المسؤولون عن التعذيب

والجرائم الأخرى المضادة للإنسانية التمسك بالحصانة أو الإمتيازات الأخرى للتهرب من المسؤولية الجنائية والمدنية. فالقاعدة الأساسية للقانون الدولي تجيز محاسبة رؤساء الدول والمسؤولين الرسميين كأفراد عن الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية، وهي قاعدة إستقرت منذ مدة طويلة، وهي بلا ريب، مثال محدد للقاعدة العامة للقانون الدولي التي إعترفت بها معاهدة فرساي في 1919/06/28، ومفادها تقييد حصانة رؤساء الدول بموجب القانون الدولي، ولا سيما في حالة

إرتكاب أفعال يجرمها القانون الدولي. ففي المادة 227 من تلك المعاهدة، قام الحلفاء والقوى الأخرى بتوجيه إتهام علي إلى "فيلهم الثاني قيصر ألمانيا" بإرتكاب أبشع إنتهاكات للأخلاقيات الدولية وحرمة المعاهدات.

وكان الحلفاء قد أزمعوا تقديم أدولف هتلر، رئيس الدولة الألمانية للعدالة بتهمة إرتكاب جرائم منصوص عليها في القانون الدولي غير أنه توفي قبل ذلك، كما نصت المادة 7 من ميثاق نورمبرغ صراحة على أن "مركز المتهمين الرسمي، سواء كانوا رؤساء دول أو مسؤولين في إدارات الحكومة، لا يخلهم من المسؤولية أو يخفف عنهم العقاب" ويتضح من تفسير القاضي روبرت جاكسون، الذي قام بدور المدعي العام الأمريكي في نورمبرغ، والذي شارك في وضع الميثاق في تقريره لعام 1945 إلى الرئيس بشأن الأسس القانونية لمحكمة الأشخاص المتهمين بإرتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، ما يلي: "ولا يجب الإعتراف بهذا الدفاع كمبدأ حصانة رئيس الدولة من الملاحقة القضائية الذي عفا عليه الزمن والذي يبدو وكأنه من بقايا مبدأ حق الملوك الإلهي. كما أنه يتعارض على أي حال مع موقفنا من مسؤولينا، الذين يحاكمون في أحيان كثيرة بناء على دعاوى يرفعها مواطنون يزعمون أن حقوقهم قد إنتهكت. إننا نرفض المفارقة التي تزعم تضاول المسؤولية كلما إزداد النفوذ، بل إننا نلتزم بمبدأ الحكومة المسؤولة الذي أعلنه منذ نحو 3 قرون رئيس القضاة كوك للملك جيمس، الذي قال أنه حتى الملوك أنفسهم يخضعون لله والقانون".⁽²¹⁴⁾.

وقد أعلنت محكمة نورمبرغ العسكرية الدولية في حكمها "إن من يرتكبون الجرائم التي تنتهك القانون الدولي بشر ولبسوا كيانات مجردة، وأن تنفيذ أحكام القانون الدولي لا يتحقق إلا من خلال معاقبة الأفراد الذين يرتكبون مثل هذه الجرائم."

²¹⁴ منظمة العفو الدولية، المرجع السابق، ص: 14

وقد توصلت محكمة طوكيو إلى إستنتاجات مشابهة لتلك التي توصلت لها محكمة نورمبرغ، عندما أعلنت "إن من يدان بإرتكاب هذه الفضائح اللإنسانية لا يمكن أن يفلت من العقاب بحجة أنه لم يلتزم هو أو حكومته بعدم إرتكاب هذه الأفعال بموجب إتفاقية معينة" (215).

وقد ظل المجتمع الدولي يؤكد مرار لأكثر من نصف قرن القاعدة القانونية الدولية الأساسية بشأن عدم حصانة رؤساء الدول والمسؤولين الرسميين عن الجرائم ضد الإنسانية من خلال العديد من المواثيق الدولية، كما أكدت الدول مرارا صحة وأهمية هذه القاعدة القانونية الدولية حيث أشار الأمين العام للأمم المتحدة بالفعل في التقرير الذي رفعه لمجلس الأمن بشأن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة إلى ما يلي: "تحتوي كل التعليقات المكتوبة التي تلقاها الأمين العام تقريبا على إقتراحات حول ضرورة تضمين القانون الأساسي للمحكمة الدولية أحكاما حول المسؤولية الجنائية الفردية لرؤساء الدول والمسؤولين الحكوميين والأشخاص الذين يعملون بصفة رسمية. وتستند هذه الإقتراحات إلى سوابق قانونية تعود إلى الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. لذلك، ينبغي أن يتضمن القانون الأساسي أحكاما تقضي بأن الدفع بحصانة رئيس الدولة أو أن الفعل قد إرتكبه المتهم بموجب صفته الرسمية، لا يمثل دفاعا ولا يخفف العقوبة." (216).

وبالمثل فقد أيدت الدول تضمين هذه القاعدة في القانون الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية فجاء مبدأ سقوط الحصانة عن رؤساء الدول والمسؤولين الرسميين في المادة 27 التي نصت على ما يلي "1-ينطبق هذا القانون الأساسي بصورة متساوية على كل الأشخاص دون تفرقة تستند إلى صلاحياتهم الرسمية ولا تعفي بخاصة الصلاحية الرسمية لرئيس الدولة أو الحكومة، أو المندوب المنتخب أو الموظف الحكومي صاحبها بحال من الأحوال من المسؤولية الجنائية بموجب هذا القانون الأساسي، كما لا تشكل تلك الصلاحية بحكم طبيعتها أو في حد ذاتها مبررا لتخفيف العقوبة.

2-لا تمنع الحصانة أو القواعد الإجرائية الخاصة المرتبطة بالصفة الرسمية للشخص المحكمة من ممارسة ولايتها القضائية على مثل هذا الشخص بموجب القانون الدولي أو الوطني."

²¹⁵ منظمة العفو الدولية، المرجع السابق، ص: 15

²¹⁶ منظمة العفو الدولية، المرجع السابق، ص: 216

ورغم كل ما بذل على المستوى الدولي لحظر جريمة التعذيب فإن أكثر من نصف دول العالم لا تزال تمارس التعذيب على سبيل التكرار والإستمرار، فالتعذيب ما زال منتشرًا على نطاق واسع بين أعضاء الأمم المتحدة على خلاف أحكام ميثاقها الذي يركز على صيانة كرامة الإنسان ويدعو إلى إحترامه ورعاية حقوقه الإنسانية كأساس للمجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، بل إن عددا كبيرا من الدول التي تمارس التعذيب قد إرتبطت بالعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 والإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1975/12/09 المتعلق بحماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب و إتفاقية مناهضة التعذيب التي إعتمدتها الجمعية العامة في 1984/12/10.

لقد إهتم القانون الدولي بتجريم جريمة التعذيب نظرا لجسامة وخطورة النتائج التي ترتبها على المستوى الدولي خصوصا من خلال الممارسات التي تتم على عدد كبير من الأفراد والتي تمارسها الدولة عن طريق سلطاتها المختلفة فقام بتبيين معنى التعذيب وأوضحه لكي لا يختلط بغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية للإنسانية والمهينة وعملت منظمة الأمم المتحدة على أن يعترف بهذا التعريف عدد كبير من الدول من خلال قبول والمصادقة على مختلف الإعلانات والإتفاقيات الدولية التي تنص على تجريم التعذيب.

وهو ما تم فعلا فقد حظى هذا التعريف بقبول أغلب أعضاء الجماعة الدولية، حيث أن عدد الدول الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة لمنع التعذيب والعقاب عليه لسنة 1984 وصل إلى 109 دولة من مختلف أنحاء العالم، أي ما يمثل ثلثي أعضاء الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة كما أنه لم يرد أي تحفظ بالنسبة لأي عنصر من عناصر هذا التعريف كما أن القضاء الدولي أكد على أن هذا التعريف يقبل التطبيق على كل القواعد الدولية التي تعنى بتجريم التعذيب.

وكما رأينا فقد سعى القانون الدولي لتفعيل هذا الحظر من خلال آليات عديدة سواء من خلال أجهزة دولية أثبتت نجاعتها على المستوى الدولي فهي وإن لم تنهي هذه الإنتهاكات فقد عملت على الحد منها من خلال التقارير التي تقدمها للدول. كما قد سعى لإيجاد مبادئ قانونية تشكل عامل لمكافحة الإفلات من العقاب واللامسؤولية لمرتكبي هذه الجريمة.

ونتيجة تحسيس الدول بضرورة منع إستعمال التعذيب إنتهى الأمر إلى تجريم التعذيب من طرف عدة دول في قوانينها الداخلية كما نصت على معاقبة مرتكبيها، خصوصا أن التعذيب أدى عبر الزمن إلى نتائج خطيرة

فالغيظ الذي يشعر به الأفراد والمجتمعات بأكملها من شأنه أن يؤدي إلى تصعيد العنف وخلق الفوضى والتوتر وعدم الأمن في المجتمع.

وقد أثمرت الجهود الوطنية والدولية إلى وضع حد لكثير من ممارسات التعذيب أو على الأقل التخفيف منها، ودفع السلطات الوطنية إلى محاكمة الموظفين الرسميين المسؤولين عن ممارسة التعذيب. غير أنه ورغم هذه الجهود المدافعة عن الإنسان، بل المحاربة من أجله بكل ما تملكه من شجاعة وإقدام وإمكانات قانونية وسياسية وإعلامية، فإن قضية التعذيب تظل مع ذلك مؤرقة للمجتمع الإنساني، وتتطلب مزيداً من الجهود نحو مناهضة التعذيب ومنعه، خصوصاً أن التعذيب يتميز بالدينامكية والتطور المستمر فقد قال الأستاذ "مارغينو" (إن مبدأ حظر التعذيب لا زال لم يظهر بعد كل خباياه)⁽¹⁾.